لما فيه من لزوم حوادث لا اول لها لانه حينئذ يكون وجود كل حادث منها مسبوقا
بارتفاع حادث اخر الى غير النهاية وانه محال وقد تقدم بعض برا هينه ومن
اظرف ما استدل به على استحالة حوادث لا اول لها انا اذا اخذنا الحوادث
الماضية الى زمان الطوفان جملة واحدة ثم اخذنا ايضا الحوادث الماضية الى زماننا
جملة اخرى ثم طبقنا نهاية الجملة الاولى على نهاية الجملة الثانية فلا يخلو اما
ان يظهر التفاوت من الجانب الاخر او لا يظهر فان لم يظهر فمحال لاستحالة ان تكون
الجملة الناقصة مثل الجملة الزايدة وان ظهر لزم انقطاع الجملة الاولى وهي الجملة
الناقصة فتكون متناهية لحصول مبدا ومنتها فيها واذا تناهت الجملة الاولى
لزم تناهي الجملة الثانية ايضا لان الثانية انما زادت على الاولى بقدر متناه وهو
المقدار الذي من زمن الطوفان الى زماننا والزايد على المتناهي بقدر متناه يكون
متناهيا ضرورة فقد ظهر لك بهذا ان تقدير المانع مطلقا اعني قديما او حادثا مستحيل التا
من الاعتراضين انا نقول ان الصانع طبيعة ازلية وانما لم يوجد معها العالم في
الازل لتوقف وجوده على شرط لم يكن في الازل وحين وجد الشرط فيما لا يزال وجد
العالم عن الطبيعة وهذا الاعتراض قريب من الاول الا المانع في الاول وجودي
عدمي وهو عدم الشرط وجوابه ان هذا الاعتراض فاسد ايضا لوجوب نقل الكلام
الى حدوث ذلك مع ان الطبيعة الموثرة فيه وفي غيره قديمة فان اجاب عن تاخره
ايضا بتقدير مانع ازلي لزم ما سبق وهو استحالة عدم ذلك المانع الازلي فيستحيل
وجود الشرط المتوقف على عدمه ويلزم ان يستحيل ايضا وجود العالم الموقوف على
وجود الشرط الذي انتفت استحالته وان اجاب بتقدير شرط اخر حادث نقلنا الكلام
اليه ولزم فيه ما لزم في الاول وذلك يودي الى تسلسل شروط لا نهاية لها مجتمعة
كلها في آن واحد لانه يلزم احتياج كل شرط الى شرط مقارن له الى غير النهاية وهذا

خلاف

ان الشرط ع

خلاف ما يلزم في تقدير الموانع الحادثة فان اللازم فيه حوادث متعاقبة لا اول لها
وليست تجتمع في آن واحد كما لزم ذلك في تقدير الشرط الحادثة وبالجملة فاللازم في
تقدير موجد العالم موجد بالذات جملة او طبيعة لا فاعلا بالاختيار احد امور
ثلاثة اما قدم العالم او التسلسل مع الافتقار او حوادث متعاقبة لا اول لها ولا
قسام الثلاثة مستحيلة على القطع فكون موجد العالم موجبا بالذات جملة او طبيعة
مستحيل على القطع فتعين انه فاعل بالاختيار وهو المطلوب وربك يخلق ما يشا

موجبا

وتعالى ع

ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله عما يشركون ويلزم ان يكون ذلك بارادة
قديمة عامة في جميع الممكنات خيرا كانت او شرا لما عرفت قبل في القدرة
فان تكون ارادته لا لغرض لخلقه له والا كان ناقصا في ذاته متكملا بفعله وذلك
محال ولا لغرض لخلقه والا وجب عليه مراعات الصلاح والاصلح لهم وهو
محال لما سياتي وكما استحال ان يريد سبحانه او يفعل لغرض كذلك
استحال ان يكون حكمه على فعل بوجوب او تحريم او غيرهما من الاحكام
الشرعية لغرض من الاغراض لان الافعال كلها مستوية اليه لانها خلقه
واختراعه فتعين بعضها للايجاب وبعضها للتحريم او غيره واقع
بمحض الاختيار لا سبب له ولا مجال للعقل فيه اصلا وانما يعرف بالشرع
فقط وبالجملة فافعاله تعالى واحكامه لا علة لها وما يوجد من التعليل
لذلك في كلام اهل الشرع فمؤول بالامارات ونحوها مما يصح
الاشارة بذلك راجعة الى كونه مريدا اي يلزم ان تكون مريديته تعالى
بارادة وان تكون تلك الارادة قديمة وان تكون عامة في جميع الممكنات خيرا
كانت او شرا طاعة كانت او معصية وقولنا لما عرفت قبل في القدرة يعني فكما
انه لا يعقل قادر لا قدرة له كذلك لا يعقل مريد لا ارادة له وكما انا القدرة يجب قدمها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)